



فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاسه على معدلات البطالة

دحماني ادريوش

أستاذ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة جيلالي ليايس - الجزائر

E-mail: Dah9moh@yahoo.fr

و

بوطالب قويدر

أستاذ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر

E-mail: kouiderboutaleb@hotmail.com

المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدولة العربية"
(17-18 مارس 2008 ، القاهرة - جمهورية مصر العربية)

أولاً- مقدمة :

يعتبر رأس المال البشري عامل مهم و أساسي في التنمية الاقتصادية، إلا أن عملية إعداد هذا الرأسمال تتطلب وجود نظام تعليمي وتكويني كفؤ و فعال من أجل تحضير هذا الأخير للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة. و من هذا المنطلق، فإن مدى فعالية نظام التعليم و التكوين، لا ترتبط بحجم مخرجاته أو الهياكل و المنشآت المجهزة له، بقدر ما تقاس بمدى قدرته على تزويد سوق العمل بأيدي عاملة مدربة و مؤهلة و متخصصة وفق متطلبات هذه السوق. و هنا يبرز دور التحليل النظري عند الاقتصاديين الأوائل و المعاصرين على تأكيد العلاقة الوثيقة بين الرأس مال البشري وسوق العمل.

في إطار الجزائر فإن التجربة في هذا المجال كانت قائمة على علاقة آية بين التكوين و العمل، حيث أن سوق العمل يعمل على إدماج المتخرجين الجدد من نظام التعليم و التكوين في مختلف القطاعات الاقتصادية و على الأخص في القطاع العام أين كانت معايير التوظيف خاضعة لمنطق الاقتصاد الموجه و قد خصصت الجزائر في تلك الفترة ميزانية معتبرة لقطاع التعليم و التكوين (نسبا عالية من ميزانياتها العامة في حدود 16 %). لكن مع بداية بروز ظاهرة البطالة في الجزائر، و التي لم تظهر سوى مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و خاصة مع الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالمنطقة في تلك الفترة، أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي و انخفاض معدلات الإنفاق على قطاع التعليم و التكوين و تأثر مستوى الشغل عموما.

و لا يخفى على أحد أن فرص الاندماج في سوق العمل في الوقت الحالي أصبح أكثر من أي وقت مضى خاضع لمعيار التأهيل و الكفاءة و الذي لا يتحقق إلا بوجود منظومة تعليم فعالة. و من هنا سنحاول إلقاء الضوء على إشكالية فعالية نظام التعليم و التكوين في الجزائر و مدى استجابته لمتطلبات سوق العمل؟

ثانياً- النظريات المفسرة للعلاقة بين مخرجات التكوين والتعليم وسوق العمل :

من أجل الفهم الجيد لأسس العلاقة بين التعليم و التكوين و سوق العمل لابد من الرجوع إلى الوراء و التمعن جيداً في النظرية الاقتصادية، و بالأخص نظرية اقتصاد العمل التي أخذت حيزاً هاماً في التحليل الاقتصادي. سنتقف عند أهم النظريات التي كانت المنطلق و القاعدة في تأسيس هذه العلاقة، سواء أكانت ضمن تيار رأس المال البشري أم النظريات الأخرى.

فنظرية رأس المال البشري بدأها E. Denison ، T.W. Schultz ، J.Mincer ، G. Becker منذ ثلاثين سنة حيث نجد نقطة البداية في أعمال الاقتصادي دينسن (1962)، الذي قام بتحليل معدلات النمو الاقتصادي

في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخلص أن ارتفاع كمية العمل والوسائل الداخلة في عملية الإنتاج، لا تفسر سوى نصف معدلات النمو المحققة. ويعتبر T.W. Schultz (1961) من الأوائل الذين اقترحوا مفهوم "التكوين والتعليم" كعامل متبقي، يفسر هذا الفارق. وقد اعتبرت هذه النظرية أن التكوين والتعليم هو استثمار بكل المقاييس ويساعد بكل سهولة الفرد على الاندماج في سوق العمل.

كما وجد كل من الاقتصاديين Barro و Lee (1994-2000) بدراستهما لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة بين 1960 و 1995، أن من محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري الأولي في البلدان وخصائص سكانها. فقد بين أن النمو مرتبط إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين. وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى مكملون للتقانات الجديدة، ويؤدون دوراً مهماً في نشر التقانات. وكان لبروز نظريات أخرى كـنظرية المصفاءة La théorie du filtre، نظرية الإشارة والمؤشرات و نظرية تجزؤ سوق العمل ظهور تفسيرات ومساهمات أخرى لفوارق الأجر بين العاملين وقد تم اختبار معظم هذه النظرية بالعديد من الدراسات، وكانت النتائج متفاوتة.

و قد تناول اقتصاديون آخرون التعليم والتكوين من وجهات نظر مختلفة مثل، M. Spence، K. Arrow. إلا أنهم اشتركوا في اعتباره وسيلة الاندماج الجيد للأفراد في سوق العمل.

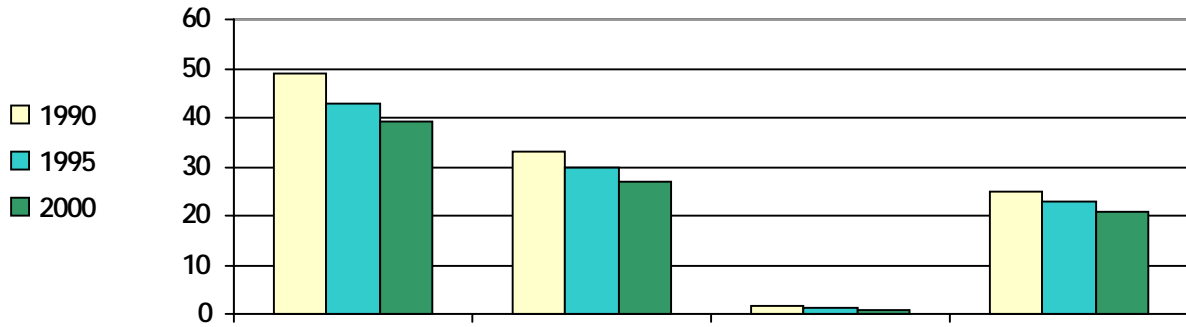
ثالثاً - نظام التعليم والتكوين في الجزائر: نظرة عامة :

يعتبر التعليم مكوناً أساسياً وشرطاً ضرورياً من شروط التنمية، فوجود مستوى معين ومحتوى محدد للتعليم ضروري لتنمية الفرد والمجتمع، كما يعدّ التعليم أيضاً مطلباً من متطلبات تشكيل الاتجاهات والدوافع للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. ومن هنا، أصبح توفير الحد الأدنى من التعليم على كل المستويات الاجتماعية، وزيادة فرص التعليم للسكان من المسؤوليات الجديدة. وإلى جانب الوعي الحاسم بأهمية الدور الإنساني في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لم تعد القوى البشرية مسألة عدد فقط وإنما ينظر إلى النوعية التي ينبغي أن يتميز بها هذا الكم، وتعتمد نوعية القوى البشرية على ما تلقته من تعليم وتدريب وما تلقاه من رعاية صحية. وتعتبر مشكلة توفير فرص العمل الملائمة للمتعلمين أو خريجي المدارس والجامعات على نحو أكثر تحديداً من المشكلات الملحة التي تثير الاهتمام.

1. الأمية:

يعتبر مؤشر معدل الأمية أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميًا. فعلى الرغم من الجهود المبذولة في الدول العربية على التعليم فإن الأمية ما زالت موجودة، و الشكل البياني يوضح المفارقة الكبرى التي تعيشها هذه الدول مقارنة بالدول الأخرى.

الشكل (1): تطور معدلات الأمية في العالم (1990-1995-2000)

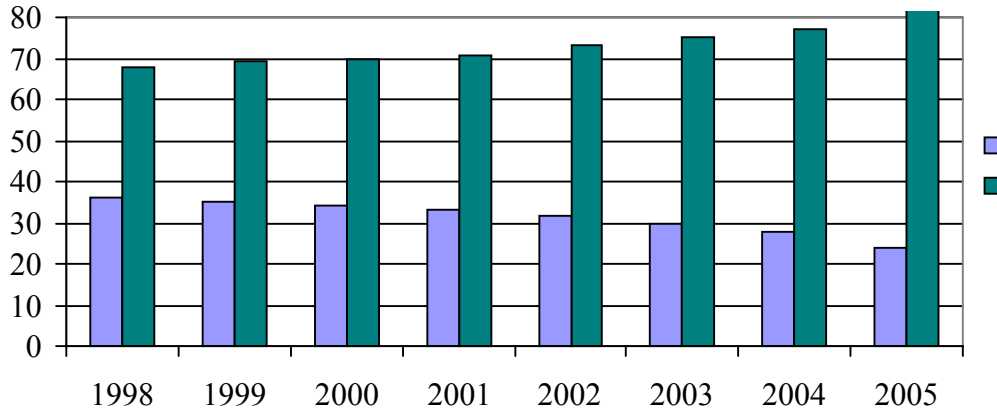


المصدر: محمد وديع عدنان، "برامج تدريبية على الأنترنت، سوق العمل وتخطيط القوى العاملة"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت www.arab-api.org

و يعود استمرار معدلات الأمية في الدول العربية ليس فقط لأنها عادة ما تكون لدى الفئات العمرية الكبيرة التي لم تحظى بالتعليم في الماضي، ولكن أيضا لعدم علاج منابع الأمية، أي قصور في تعميم التعليم الابتدائي.

و ما تزال معظم الدول العربية تتقدم ببطء نحو تحقيق نحو شامل للأمية لدى البالغين (الفئة العمرية 15 سنة فأكثر) و الشباب (الفئة العمرية 15-24 سنة)، حيث ارتفع معدل القرائية (المقروئية) بين البالغين و الشباب من نحو 50.8 % إلى 68.4 % على التوالي في عام 1990 إلى نحو 64.1 % و 81.3 % على التوالي في عام 2003. بينما في الجزائر معدل القرائية الختام* (السكان من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر) فقد انتقل من 65.5 % سنة 1998 إلى 76.3 % سنة 2005، أي بمعدل ارتفاع قدره 2.20 % سنويا. أما حسب التوزيع الجغرافي، فمعدل القرائية في الوسط الريفي هو الآخر انتقل من 48.5 % سنة 1998 إلى 72.6 % سنة 2005. كما تحسن هذا المعدل حسب الجنس فقد انتقل عند المرأة من 54.3 % سنة 1998 إلى 68 % سنة 2005، و عند الرجال من 75.5 % إلى 84.5 % في نفس الفترة. وبالرغم من أن معدل الارتفاع كان أعلى عند المرأة في هذه الفترة إلا أن الفارق يضل أفضل عند الرجال. الشكل البياني التالي يوضح تطور معدلات الأمية و القرائية في الجزائر خلال الفترة 1998-2005.

الشكل (2): تطور معدلات الأمية و القرائية في الجزائر للفئة العمرية 15 سنة فأكثر



Source: CNES, rapport national sur le développement humain : Algérie 2006, réalisé en coopération avec PNUD, p 35.

و بما أن الفئة العمرية 15-24 سنة هي التي تمثل فئة الداخلين الجدد إلى سوق العمل فإن هذه الأرقام تعكس قصور المنظومة التعليمية على استيعاب كامل الأطفال من هم في سن التمدرس الابتدائي وخاصة في الوسط الريفي. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (1)

نسبة السكان التي تتراوح أعمارهم 10 سنوات فأكثر حسب مستوى التعليم

	مستوى عالي		مستوى ثانوي		مستوى متوسط		بدون تعليم		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
1987	6.89	3.24	16	11.72	27.05	20.23	42.80	23.16	الجزيرة
1998	5.76	4.31	16.24	12.56	25.18	19.01	32.60	19.01	
1987	2.00	0.46	7.23	2.53	18.00	7.61	73.75	42.96	الصحراء
1998	1.51	0.63	8.26	3.78	19.71	9.07	59.78	37.83	
1987	4.52	1.92	11.76	7.35	22.67	14.24	58.01	32.73	السهل
1998	4.95	3.62	14.72	12.10	24.14	17.16	37.63	22.62	

المصدر: La Revue du CENEAP, n°27, 2003, p.81. نقلا عن الأستاذ: بوصافي كمال، مرجع سبق ذكره، ص 183.

2. الإنفاق على التعليم:

إن الإنفاق على التعليم يعتبر كمؤشر هما لقياس رصيد رأس المال البشري. فيشير تقرير التنمية البشرية العربية أن هذا الإنفاق يعتبر مرتفعاً حتى عام 1985 على المستوى العربي، وبدأ هذا الأخير بالانخفاض منذ سنة 1985. و الذي يثير الانتباه أيضاً هو تراجع الإنفاق العمومي على التعليم للسكان الواحد فقد كان هذا الرقم 122 دولاراً أمريكياً عام 1985 وتراجع إلى 110 دولارات عام 1995 في الدول العربية مقابل 520 دولاراً و1211 دولاراً للعالمين على التوالي في الدول المتقدمة. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2)

تطور الإنفاق على التعليم في أقاليم العالم 1985-1995

الأقاليم	نسبة الإنفاق على التعليم إلى GNP %		الإنفاق العمومي على التعليم للسكان الواحد (بالدولار)	
	1985	1995	1985	1995
الدول العربية	5.8	5.2	122	110
الدول المتقدمة	5.0	5.1	520	1211
الدول النامية	4.0	3.9	28	48
العالم	4.8	4.9	124	252

المصدر: UNESCO تقلا عن محمد ودع عدنان، سياسات التشغيل، برامج تدريبية على الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

وإذا كان هذا الرقم قد تشابه مع متوسط العالم عام 1985، فإنه أصبح لا يشكل إلا نحو 40 % منه عام 1995 الأمر الذي يشير دون شك إلى مشكلة نوعية لا يمكن تجنبها.

بالنسبة للجزائر فقد خصصت نسب عالية من الناتج القومي الإجمالي لقطاع التعليم على مدى ثلاث عقود من الزمن إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا فقد بلغت 5,1 % خلال الفترة 1996-2002. كما يلاحظ أن بعض الدول المغاربية قد خصصت نسباً عالية من ميزانياتها العامة لدعم قطاع التعليم مقارنة بالجزائر، و سجلت تونس أكبر نسبة إذ خصصت نحو 29 % من موازنتها، تلاها المغرب الذي خصص نحو ربع موازنته. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (3)
الإنفاق على التعليم في دول المغرب العربي

الإنفاق العام على التعليم								
من الإنفاق العام الإجمالي (%)				من الناتج القومي الإجمالي (%)				
2002/96	1990	1980	1970	2002/96	1990	1980	1970	
16,4	21,1	24,3	31,6	5,1	5,5	7,8	7,9	الجزائر
28,5*	13,5	16,4	23,2	*6,8	6,2	5,4	7,1	تونس
26,1	26,1	18,5	16,6	5,2	5,5	6,1	3,5	المغرب

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2005.

ففي فترة السبعينات تكفلت الحكومة بالصرف و الإنفاق على التعليم، أما اليوم و بفعل عوامل وظروف متعددة لم تعد قادرة على ذلك و هنا يظهر التحدي الكبير الذي يواجه الجزائر في البحث على مصادر أو جهات تساعد على التمويل، لمواجهة الإنفاق المتزايد على التعليم و الذي يتماشى و متطلبات سوق العمل.

3. القيد في التعليم:

يتكون النظام التعليم و التكوين في الجزائر كغيره من باقي دول العالم من أربعة قطاعات تعمل على تأمين مهمات مختلفة لكن مكملة لبعضها البعض من حيث الغاية. و تقع تحت الوصاية الإدارية و التربوية لثلاث وزارات منفصلة وهي وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و وزارة التكوين و التعليم المهنيين، و يضم:

- تعليما أساسيا و إجباريا لكل الأطفال يدوم تسع سنوات و يتكون من مرحلتين ، التعليم الابتدائي و التعليم المتوسط و يتوج بشهادة التعليم المتوسط .
- تعليما ثانويا يستغرق ثلاث سنوات و يتوج بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي .
- تعليم عالي موزع على الجامعات و المعاهد .
- تكويننا مهنيا يوفر تكويننا أوليا و تكويننا مستمر يتوج بشهادات مهنية أو تأهيل مهني في فروع و اختصاصات مهنية متعددة .

إن أعداد المنتسبين إلى نظام التعليم، التكوين و التعليم العالي كان في حدود 7.5 مليون فرد سنة 1995 . ونجد 54 % من العدد الإجمالي يمثلون ذكور، لينتقل العدد إلى 8.9 مليون مع حلول سنة 2005 (50 % من الفئة النسورية)^{١٠} .

و لقد شارفت الجزائر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بشمولية التعليم الأساسي خاصة، وأيضاً بالمساواة بين الجنسين بحلول عام 2015 . أما عن القيد في التعليم الثانوي فقد عرف هو أيضاً تحسناً، و يلاحظ في سنة 2002 أن فجوة النوع الاجتماعي في هذه المرحلة تأتي لصالح الإناث . والجدول التالي يوضح معدّل القيد في المراحل الثلاث .

الجدول (4) معدلات القيد في مراحل التعليم (القيد الإجمالي*)

2002			1990			
الإجمالي	إناث	ذكور	الإجمالي	إناث	ذكور	
108	104	112	100,2	91,6	108,4	المرحلة الأولى
72	74	69	60,8	54,1	67,3	المرحلة الثانية
15***	11**	15,8**	12*	8*	15*	المرحلة العليا

* بيانات عام 1991 . ** بيانات عام 1997 *** بيانات عام 1999

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2005 .

لقد عرف المستوى التعليمي عند الإناث قفزة نوعية، خاصة الطور الثانوي الذي انتقل تقريبا من 54.1% في سنة 1990 ليصبح 74% سنة 2002 و الطور العالي من 8% سنة 1991 إلى 11% سنة 1997 . وفي المقابل لم تتغير النسبة عند الذكور . كما أصبح هناك تقارب في الفرق في مستوى التعليم بين الذكور و الإناث في المناطق الحضرية خاصة في التعليم الثانوي و التعليم العالي، عكس المناطق الريفية التي يستفيد فيها الذكر من التعليم أكثر من الإناث .

و تبقى هذه المعطيات في نظرنا غير كافية، للحكم عن المستوى التعليمي للسكان الناشطين و عليه و لتعميق الدراسة، أرتئينا أن ندرس خصائص و نتائج النظام التعليمي و مقارنة هذه الخصائص مع ما هو قائم في بعض الدول الأخرى و هذا ما سنحاول التطرق إليه .

4 . مخرجات التعليم العالي:

– التطور العددي للطلبة: كان عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات في الموسم الجامعي (95/1994)، 238427 طالب لينتقل إلى 755463 عام 05/2004 وذلك بمعدل 3,1 أضعاف خلال عشر سنوات . و يدل هذا على توسيع

فرص الالتحاق بالجامعة بالموازاة مع التحسن الملحوظ في معدّل النجاح في شهادة البكالوريا، ورغبة أغلبية الناجحين في مواصلة الدراسة، و الحصول على شهادة جامعية تسهل أكثر عملية الاندماج في سوق العمل. و قد شهد التعليم العالي في الجزائر توسعا سريعا و خصوصا أمام الفتيات و لكن هيكله مازال يعرف اختلالا كبيرا، حيث أن هناك عرض فائق نسبيا للطلبة الجامعيين وخاصة في الكليات الأدبية والعلوم الإنسانية وعجز في المهارات الفنية. فنحو 80% من الطلاب الجامعيين اعتبروا في عام 1999/98 ملتحقين بالكليات النظرية بينما كان نصيب الكليات العلمية لا يتعدى 20%.

وعلى خلفية هذا النمو في التعليم العالي فقد زاد عدد خريجي التعليم الجامعي و غير الجامعي، حاملي الشهادات العليا من حوالي 43722 خريج سنة 98/97 إلى 97315 خريج. وبالتالي فإن مجموع خريجي التعليم العالي قد ارتفع بمعامل 2,2 مرة وذلك خلال تسع سنوات. و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (5)

يوضح مخرجات التعليم العالي

05/2004	04/2003	03/2002	02/2001	01/2000	98/1997	95/1994	
755463	655201	616572	569929	488617	357644	238427	عدد الطلبة (M.E.S.R.S)
---	91828	---	72737	65192	39521	---	عدد الخريجين حاملي الشهادات (M.E.S.R.S)
59637	63251	58411	48031	52826	38355	---	عدد الطلبة (UFC)
---	3518	---	3553	---	2018	---	عدد الخريجين حاملي الشهادات (UFC)
8252	7688	7792	6828	7566	11058	23374	عدد الطلبة خارج M.E.S.R.S
---	1969	---	2290	2622	2183	---	عدد الخريجين حاملي الشهادات خارج (M.E.S.R.S)
---	97315	---	78580	---	43722	---	العدد الإجمالي للطلبة الخريجين حاملي الشهادات

M.E.S.R.S. : Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UFC : Université de la Formation Continue

Source : ONS

- التأطير و الهياكل القاعدية: يعد التعليم العالي الذي يتألف من التعليم الجامعي (4-7 سنوات) والتعليم التقني (2-3 سنوات) و المداس العليا للأساتذة و المعلمين (4-5 سنوات) حديث العهد في الجزائر . و الجدول التالي يوضح التطور العددي لهذه المنشآت القاعدية .

الجدول (6)

تطور عدد المنشآت القاعدية للتعليم العالي (2005/2000)

05/2004	03/2003	03/2002	02/2001	01/2000	
26	26	25	25	17	الجامعات
13	13	14	14	13	المراكز الجامعية
2	2	2	2	6	INES
3	3	3	3	3	ENS
1	1	1	1	1	ENSET
10	10	10	10	10	مدارس و معاهد

Source : ONS

INES : Institut National d'Enseignement.

ENS : Ecole Normale Supérieure.

ENSET : Ecole Normale Supérieure d'Enseignement Technique

و فيما يخص التأطير فقد تضاعف عدد الأساتذة في ظرف عشر سنوات، فبعد ما كان عددهم في الموسم الجامعي 1994/1995 نحو 14593 أستاذ جامعي، وصل العدد إلى 28371 أستاذ في الموسم الجامعي 2004/2005، و هو ما يمثل معدّل أستاذ لكل 26 طالب جامعي، و أغلب المناصب هي مناصب دائمة الجدول (7)، و على العكس من ذلك، فإن جامعة التكوين المتواصل تعرف تذبذبا في عملية التأطير، لارتباط هذه العملية مع عدد الطلاب الملتحقين بها، ففي الموسم الجامعي 1999/2000، بلغ عدد الأساتذة 1970 أستاذ منهم 28 دائم، لينخفض العدد إلى 935 أستاذ في 2004/2005 .

الجدول (7)

تطور عدد الأساتذة في الجامعات (2005-2002)

05/2004	04/2003	03/2002	
28371	26097	23902	الجامعات:
25229	22650	20769	- الدائمون
3142	3447	3133	- المتعاقدون
935	-	-	UFC
44	42	44	- الدائمون
891	-	-	- المتعاقدون

Source : www.ons.dz/them_sta

5 - مخرجات التكوين المهني:

إن لقطاع التكوين المهني دور مكمل لنظام التعليم، من خلال مساهمته في تأهيل التلاميذ المتسربين، خصوصا الراسبين في امتحاني شهادة التعليم الأساسي و البكالوريا، و بالتالي تفادي توجههم المبكر لسوق العمل من دون مؤهلات أو شهادات. و من جهة أخرى يساهم هذا القطاع في التكوين المستمر للعمال.

التكوين المهني في الجزائر، يأخذ شكلين مختلفين، النوع الأول موجه عامة لفئة الشباب المتسربة من النظام التعليمي لتأهيلها لعالم التشغيل كتقنيين و تقنيين ساميين، و النوع الثاني من التكوين موجه للعمال و الموظفين الذين هم بحاجة إلى تأهيل و تحسين مستواهم حتى يتأقلم مع التطورات التكنولوجية و المعرفية التي يعرفها الجهاز الإنتاجي.

و يتكون نظام التكوين المهني في الجزائر من أربعة شبكات، تتضمن كل شبكة مؤسسات تكوين مستقلة:

- شبكة المدارس الخاصة و التي بلغ عددها 545، بطاقة استيعاب تقدر 42700 متدرب؛
- شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني التابعة للوزارات الأخرى التي يبلغ عددها 70 مدرسة تدرب 23500 عامل أو متعلم سنويا .
- شبكة مؤسسات التكوين التابعة للشركات الاقتصادية تشمل هذه الشبكة مدارس التكوين التابعة للمؤسسات الكبرى في ميدان الطاقة ، المناجم والصناعة حيث تبلغ قدرتها 13000 منصب تكوين .
- التكوين المهني العام (المؤسسات العمومية للتكوين المهني).

تشرف وزارة التكوين المهني على شبكة من المؤسسات و تنقسم على قسمين: هياكل للتكوين و أخرى للدعم. و تمثل هياكل التكوين في: مراكز التكوين المهني و التمهين (CFPA)، المعاهد الوطنية المتخصصة للتكوين المهني (INSFP)، معاهد التكوين المهني (IFP).

و تبقى مراكز التكوين المهني و التمهين تستحوذ على النسبة الأكبر من الهياكل مثلما يبين الجدول:

جدول (8)

هياكل التكوين المهني (2000-2004)

2004	2003	2002	2001	2000	
524	523	508	462	457	مراكز التكوين المهني و التمهين
210	203	200	199	178	الملاحق
162860	160775	167980	158940	154285	القدرات البيداغوجية
71	71	67	54	54	المعاهد الوطنية للتكوين المهني
21	21	22	29	30	الملاحق
31380	30920	31015	27085	27835	القدرات البيداغوجية
6	6	6	6	6	معاهد التكوين المهني
2120	2220	2220	2070	2070	القدرات البيداغوجية
631	600	581	522	517	مجموع المعاهد
231	224	222	228	208	مجموع الملاحق
196360	193915	201215	188095	184190	مجموع القدرات البيداغوجية

Source : www.ons.dz/them-sta

- CFPA : Centre de Formation Professionnelle et d'Apprentissage.
- INFSA : Institut National Spécialisé de Formation Professionnelle.
- IFP : Institut de Formation Professionnelle.

و تجدر الإشارة، في هذا الصدد إلى أن عدد الهياكل التابعة لوزارة التكوين و التعليم المهني، قد تضاعفت خلال ثلاث عقود (1975-2005)، مجوالي 21 مرة. إلا أنه أتضح خلال تطوره السريع، أنه أصبح جهازا كبيرا و ثقيلًا، بحاجة ماسة إلى جهود كبرى لتنظيمه و عصرته، بإدخال آليات حديثة، تجعله قادرا على رد الفعل السريع لتلبية احتياجات سوق العمل .

يتم التكوين في هذا القطاع من المستوى 1 إلى المستوى 5 في شكل تكوين أولي أو متواصل من خلال الأنماط

التالية:

- التكوين الإقامي؛
- التكوين عن طريق التمهين؛
- التكوين عن بعد؛
- التكوين المسائي .

و الجدول التالي يوضح لنا تطور عدد المنتسبين للتكوين المهني خلال الفترة 1995-2004

الجدول (9)

المنتسبين للتكوين المهني (1995-2004)

السنوات	التكوين الإقليمي	التمهين	التكوين المسائي	التكوين عن بعد	المجموع
1995	121448	102051	3944	13700	241143
1997	132372	102983	6657	18862	260874
1999	146844	103053	9539	10189	269625
2001	187413	119144	16610	10334	333501
2003	171043	120900	16636	14853	323432
2004	225723	170968	22922	13771	433384
نسبة الزيادة % 2004-1995	85.86	67.53	481.18	0.52	79.20

Source : www.ons.dz/them-sta

من خلال الجدول يتبين أن نسبة الزيادة كانت أعلى في التكوين المسائي الموجه خاصة لفئة العمال؛ وهذا ما يفسر حاجة هؤلاء للتكوين للحفاظ على مناصب عملهم من جهة، ومن جهة أخرى السعي إلى التطور المهني و الترقية. في حين التكوين عن بعد لم يتغير كثيرا، أما التكوين الإقليمي و التمهين بدءا يتطوران شيئا فشيئا و شهدت سنة 2004 أكبر نسبة زيادة بالالتحاق بهذين النمطين مقارنة بسنة 2003. و بلغ عدد المتخرجين في 2002: 127528، 80 % في المستوى 1-2-3 و 5 % في المستوى الخامس.

رابعا- الكفاءة الداخلية لمنظومة التعليم والتكوين :

لقد أشار التقرير الأخير حول التنمية البشرية و الذي أعد من طرف CNES بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر على أن المدرسة الجزائرية أصبحت تسجل نسبة مردودية داخلية غير كافية. فمما يمكن ملاحظته من حيث كفاءة المنظومة هو ارتفاع نسبة الرسوب و التسرب، حيث يؤدي الرسوب إلى تأخر تخرج المتعلمين لسوق العمل و يؤدي التسرب إلى انخفاض المستوى التعليمي للسكان و قوة العمل، و هذا ما ينعكس سلبا على مستقبل التشغيل في الجزائر. و عندما تقيس نسب التمدرس في كل أطوار التعليم (ابتدائي، ثانوي، التكوين المهني، و تعليم عالي) يظهر جليا التوجه الحالي نحو التراجع.

الجدول (10)
النسب الإجمالية للمدرس (سنة 2002)

النسب الإجمالية للمدرس			
إجمالي %	إناث %	ذكور %	
96.01	93.56	98.37	التعليم الإجباري (6-15 سنة)
38.71	46.01	31.66	التعليم الثانوي (16-19 سنة)
7.25	5.91	8.54	التكوين المهني (16-24 سنة)
21.77	25.27	18.40	التعليم العالي (20-24 سنة)

Source : CNES (réalisé en coopération avec le PNUD), Rapport national sur le développement humain, Algérie, 2006, P84.

و تتوزع نسبة التمدرس في التعليم في الطور الثانوي إلى 46.01 % بالنسبة للبنات، و فقط 31.66 للذكور . هذا الأخير يبين لوحده العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري . و ما يمكن استخلاصه من هذا التذكير الإحصائي السريع، هو أن نسبة 23 % فقط من بين المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي . كما أن مقاطعة التمدرس تمس 31.8 % من الأفراد الذين يتراوح أعمارهم بين 6 و 24 سنة، و هم يتوزعون كالتالي:

- 33.58 % التسرب الطوعي من المدرسة .

- 10.95 % التسرب بسبب الطرد .

- 10.22 % التسرب بسبب البعد عن المدرسة .

- 21.7 % بقرار من الأولياء .

و يمثل عدد المتسربين في الأماكن الريفية ضعف التسرب في الوسط الحضري، كما أن التسرب في أوساط الفتيات يفوق مرتين المتسربين من الذكور لدى فئة ما بين 6-15 سنة .

الجدول (11)

مدة الدراسة و السن الإجباري للمكوث في كرسى الدراسة (2001-2002)

السن الإجباري لنهاية الدراسة	السن الإجباري لبداية الدراسة	مدة الدراسة الإجبارية	
14	6	9	الجزائر
14	6	9	المغرب
16	6	11	تونس
13	6	8	مصر
11	6	6	م.ع. السعودية
15	6	10	الأردن
16	6	11	فرنسا
18	6	13	ألمانيا
16	7	10	الدنمارك
15	6	10	اليابان
17	6	12	الو.م. الأمريكية
16	6	11	كندا
15	6	10	فينزويلا

المصدر: Institut de statistique de l'UNESCO (www.uis.unesco.org)

تقلا عن بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 184 .

ما يلاحظ أيضا من الجدول (11) أن مدة الدراسة الإجبارية في الدول المتقدمة، تتراوح بين 10 و 13 سنة، الجزائر مثل دول جنوب المتوسط (باستثناء تونس) مدة الدراسة الإجبارية فيها لا تتوافق مع السن المعمول به في الدول المتقدمة، كما يمكن للتلميذ أن يبق في كرسى التعليم في الدول المتقدمة حتى وإن بلغ سن بين 16 سنة و 18 سنة باستثناء اليابان في حين في الدول النامية فهو يتراوح ما بين 11 سنة و 15 سنة (باستثناء تونس 16 سنة) .

هذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن في الجزائر و الدول النامية هناك خروج مبكر من نظام التعليم، و من ثم يصبح هذا العامل عنصرا إضافيا من عناصر الضغط على سوق العمل. عنصر آخر يمكن أن يفسر أكثر دور نظام التعليم في التحديد الكيفي للتشغيل هو نسبة المسجلين في التعليم بما فيه التعليم العالي.

تنتقل نسبة المسجلين في الجزائر من 94% في طور التعليم الابتدائي إلى 17% في طور التعليم العالي في المقابل تنتقل النسبة إلى أكثر من 20% في بعض الدول النامية (ماعداد المغرب) أما في الدول المتقدمة فتصل النسبة إلى النصف و هذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول (12)

التسجيل في أطوار التعليم المختلفة

معدل التسجيل في التعليم العالي	معدل التسجيل في التعليم الثانوي	معدل التسجيل في التعليم الابتدائي	البلد
2001-2000	2001-2000	2001-2000	
17	66	94	الجزائر
10	34	84	المغرب
22	68	95	تونس
-	81	90	مصر
22	53	59	ع.م. السعودية
54	93	100	فرنسا
28	57	92	فينزويلا

المصدر: Institut de statistique de l'UNESCO(www.uis.unesco.org)

تقلا عن بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 184.

هذا النظام التربوي التكويني غير الفعال سواء على مستوى الأداء الداخلي أو على مستوى التكوين التأهيلي، يفسر بشكل كبير ضعف إنتاجية العمل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري. إن نسبة القيمة المضافة إلى التشغيل لا يتوقف عن التراجع السلبي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (13)
تطور إنتاجية العمل

التغير في الإنتاجية		متوسط نمو التشغيل		متوسط نمو VA		القطاع
2005/2001	2001-1997	2005/2001	2001-1997	2005/2001	2001-1997	
- 2.6	- 6.3	5.3	10.2	2.5	3.3	الصناعة خارج المحروقات
- 8.3	0.4	16.9	2.5	7.2	2.9	البناء والأشغال العمومية
- 3.7	9.0	9.9	- 4.4	5.8	4.2	الخدمات
- 4.5	3.4	10.3	- 0.3	5.3	3.0	قيمة الإنتاج خارج المحروقات

Source : CNES (réalisé en coopération avec le PNUD), Rapport national sur le développement humain, Op, cit, P30.

هذه الأرقام تبين نوعية الوظائف التي تم توفيرها خلال السنوات الأخيرة حيث هناك ارتفاع متزايد في عدد العمال، وفي مقابل قيمة مضافة مستقرة أو في تراجع.

خامساً- البطالة في الجزائر :

هناك فجوة كبيرة و متسعة على الدوام بين عرض العمل و الطلب عليه في سوق العمل، و تلعب عدد من المحددات المتداخلة الدور الرئيسي في نشأة هذه الفجوة و توسيعها، لعل أهمها زيادة معدلات نمو السكان، ونمو القوى البشرية و القوى العاملة من جهة، و تباطؤ النمو الاقتصادي الحقيقي مع تباطؤ معدلات التشغيل ، بالإضافة إلى عوامل أخرى.

الجدول التالي يوضح لنا تطور معدلات البطالة:

الجدول (14):

تطور معدلات البطالة من 1989 إلى 2004

2004	2003	2001	2000	1997	1995	1992	
17.7	23.70	27.30	29.77	26.4	24.5	23	معدل البطالة
17.54	23.43	26.57	33.9	26.9	26	24.2	%M
18.13	25.43	31.40	29.7	24	38.4	20.3	%F

Source : ONS

إن معدلات البطالة أعلاه تعكس خطورة هذه المشكلة حيث تجاوزت الحدّ المعقول وهو بين 5% و 7% ، لو قارنا هذه المعدلات مع مثلتها في البلدان المغاربية الأخرى والتي لم تتجاوز 14% على الأكثر لتباينت لنا الفجوة الكبيرة.

في إطار الجزائر، توضح المعلومات التي تم الاعتماد عليها من ONS أن الاتجاه الزمني لمعدل البطالة ينزع نحو الانخفاض من حوالي 29.77% من القوة العاملة عام 2000 إلى حوالي 23.7% عام 2003 و 15.3% سنة 2005 - وإذا سجل معدل البطالة هذا تراجعاً، فسيتطلب ذلك استقصاء الأسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه و يجب أن نشير إلى أن هذا الانخفاض تم على حساب ارتفاع العمل المؤقت و العمل لبعض الوقت و اللذان يعتبران حلا جزئيا و مؤقتا للبطالة. كما أن الوظائف التي توفيرها تحققت بفضل القطاع الخاص و ليس من طرف القطاع العمومي، على الرغم من الجهود المالية التي تبذلها الدولة في اتجاه العمل المدعم. فقد أصبح القطاع الخاص يوفر 63.2% من الوظائف الإجمالية، مقابل 36.8% للقطاع العام³.

و بالرغم من سياسات وآليات التشغيل التي اعتمدت من أجل الحد من ظاهرة البطالة إلا أن هذه الأخيرة أخذت أشكالاً جديدة، كبطالة المتعلمين أو ما تعرف ببطالة حملة الشهادات. و ظهر هذا الشكل الجديد من البطالة في ساحة الاقتصاد الجزائري؛ حيث انتشرت البطالة بين المتعلمين - و بوجه خاص بين الخريجين أصحاب المؤهلات العالية و المتوسطة - و صارت ظاهرة تستدعي التأمل و الدراسة و التحليل. كما أن البطالة الكامنة أو المخفية و تعرف بأنها وضع الأشخاص القادرين على العمل و لكنهم يشغلون أنفسهم ظاهراً بأنشطة لا تدر دخلاً و تسبب في أنهم لا يبحثون عن أعمال منتجة تدر لهم دخلاً. و مثال هؤلاء، الطلاب الذين أتموا تعليمهم الثانوي أو المتوسط و كانوا يرغبون في الحصول على عمل بأجر و حيث لم يجدوه فإنهم يكملون تعليمهم في الجامعة أو المعاهد العليا. . . فإذا تخرجوا من هذه الأخيرة و لم يجدوا عملاً مناسباً بأجر، فاستأنفوا الدراسات العليا. هذه حالة من حالات البطالة الكامنة أو المخفية. إضافة إلى البطالة المحبطة حيث أن الإحصاءات الرسمية لا تعير هذا النوع اهتماماً باعتبار أن المنتمين إلى هذا النوع من البطالة ليسوا من الباحثين عن العمل. و من هنا لا بد من إضافة معدل البطالة لهؤلاء إلى المعدل الرسمي. و كلما كان معدل البطالة مرتفعاً، كلما كان وزن البطالة المحبطة في البطالة الكلية كبيراً⁴. لذا في الجزائر، البحوث المالية شوهدت إطلاقاً مقروئية الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد.

1.5. البطالة حسب مستويات التعليم:

أدى الضغط الديموغرافي المتنامي على سوق العمل و تباطؤ و تأثر التوظيف و النمو في الثمانينات و التسعينات إلى ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية إلى مستويات تفوق كل المناطق الأخرى في العالم. و رغم ارتفاع هذه المعدلات التي فاقت أحياناً 20%، فإنه لا يوجد توزيع نمطي لها حسب الجنس أو في ما بين الريف و الحضر. ولكن التوزيع النمطي

الواضح لمعدلات البطالة في البلدان العربية هو ارتفاعها حسب السن والمؤهل . فإن أعلى معدلات البطالة تسجل عند الأشخاص ذوي المؤهلات المتوسطة و المؤهلات العالية .

إن نسبة البطالة في الجزائر لذوي المستوى الثانوي فما فوق تجاوزت 37.3 % سنة 2005 و 36% سنة 1995 بعدما كانت في حدود 17.7 % سنة 1989 . أما نسبة العاطلين الذين ليس لديهم أي مستوى أو تحصيل تعليمي فقد انخفضت من 20.1 % سنة 1989 إلى 7,3 % سنة 1995 ثم 2.3% سنة 2005، و الجدول التالي يعطينا رؤية أكثر على تطور نسب البطالة و ذلك حسب المستوى التعليمي في عينة من الدول المغاربية .

الجدول (15)

البطالة بحسب مستويات التعليم في عدد من الدول العربية (%)

البلد	المستوى	بدون تعليم	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	التكوين المهني	العالى	بدون تصريح
الجزائر	1989	20.1	27.9	34.3	14.9	-	2.8	-
	1995	7,3	25,8	29,9	20,3	11,3	4,4	0,6
	2005	2.3	17.33	43.02	25.3	←	12	-
تونس	1997	11.77	50.44	→	33.70	→	4.11	-
المغرب	1995	14.80	26.50	26.40	19.00	←	13.3	-

المصدر: - بيانات منظمة العمل الدولية، الكتاب الإحصائي السنوي 2002.

- « Activité, l'emploi et le chômage en Algérie, enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995 », 1996, ONS, P4
- CNES, rapport national sur le développement humain : Algérie 2006, réalisé en coopération avec PNUD, p 35.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق هو أن نسب البطالة في ارتفاع مستمر خاصة في وسط فئة الشباب المعلمين . و يرجع ارتفاع هذه النسب عند هذه فئة من المجتمع إلى عدة أسباب يمكن حصرها في:

- ارتفاع نسبة التمدرس بين مختلف فئات المجتمع خلال السنوات الأخيرة، مما أفرز بالتوازي مع ذلك يد عاملة تملك مستويات تعليمية أعلى و هذا ما يفسر تقلص عدد البطالين من دون مستوى تعليمي و مستوى ابتدائي .
- ارتفاع معدّل البطالة عند الأفراد الذين يملكون المستوى المتوسط و الثانوي، سببه الأساسي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نسب الرسوب في امتحاني شهادة التعليم الأساسي و البكالوريا، مما يضطر الراسبين إلى الدخول لسوق العمل مباشرة من دون مؤهلات أخرى .

5.2. المرأة التعليم و البطالة:

إن التقرير الأخير حول التنمية البشرية الذي نشره المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و الذي تم إنجازه بالتعاون مع PNUD تضمن إحصائيات مهمة جدًا حول أوضاع المرأة الجزائرية، كما تضمن مسحاً لنسب التمدرس على مستوى الأطوار الدراسية الثلاثة: التعليم الابتدائي (6-15 سنة)، الثانوي (16-19 سنة)، العالي (20-24 سنة). هذه الأرقام تبين أن نسب تمدرس البنات في الجزائر، بلغت 66.92 % مقابل 65.85 % في أواسط الذكور. ففي الطور الثانوي نسبة التمدرس عند الإناث بلغت 46.01 %، مقابل 31.66 %. أما في المرحلة الجامعية فنسبة التمدرس عندهن بلغت 25.27 % في حين نجد هذه النسبة في حدود 18.40 % فقط عند الذكور.

إن نسب مشاركة النساء في سوق العمل في الجزائر، قد تحسن بشكل ملحوظ، أفضل من السنوات السابقة، فمعدل النشاط عندهن انتقل من 2.04 % سنة 1977 إلى 14.9 % سنة 2004، و هو ما يعكس بداية اندماج هذه الفئة في سوق العمل خصوصاً مع ارتفاع مستواها التعليمي. ومع ذلك فهي تقل كثيراً عن نسب مشاركة الرجال، كما أن معدل البطالة بين النساء يصل إلى أضعاف النسبة للذكور، و بالتالي فالفجوات بين الذكور و الإناث في سوق العمل لا تزال سائدة. و الجدول التالي يعكس لنا تطور معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي لهذه الشريحة من المجتمع.

الجدول (16)

معدلات البطالة عند الإناث حسب مستواها التعليمي لسنة 1996 و 2003

2003	1996	المستوى التعليمي
معدل البطالة %	معدل البطالة %	
7	17,3	بدون تكوين
11,6	12,7	المقروئية
---	32,7	إبتدائي
20,5	46,3	متوسطي
30,6	37,3	ثانوي
25,7	18	عالي
25,4	37,3	المجموع

Source : 1996 : EER / 1996 – ONS ; 2003 : AEC / 3^{ème} trimestre 2003 - ONS

سادساً- الخاتمة :

يتضح من خلال العرض السابق، أن نظام التعليم و التكوين في الجزائر كان من بين أسباب تفاقم مشكلة البطالة، وخاصة مع ظهور ما أصبح يسمى ببطالة المتعلمين بدلا من أنواع البطالة المتعارف عليها . ولا شك أن هذه البطالة أكثر تكلفة من الثانية و لها أثر أكبر على الاقتصاد الوطني، باعتبار أنها تمثل هدر للرأسمال البشري. وقد أصبح الاتجاه الزمني لمعدّل البطالة بين المتعلمين و خاصة بين حملة الشهادات المتوسطة و العالية ينزع نحو الارتفاع.

من ناحية أخرى، فإن افتقاد نظام التعليم لطابعه التكويني و المهني و عدم التنسيق بين سياسات التعليم و التوظيف، كان سببا في الاختلال الحاصل بين جانبي العرض و الطلب في سوق العمل . وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال التعليم و التكوين في الجزائر و الدور الكبير له في تقليص معدّلات الأمية، إلا أن هذا القطاع لم يحقق نجاحات كبيرة خاصة في تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، و خلق المهارات و القدرات و الخبرات الملائمة لمجالات العمل؛ الأمر الذي تمخض عنه زيادة حجم البطالة و معدّلاتها، خاصة بين فئة المتعلمين .

و جدير بالذكر أن الاستثمار في الجزائر في قطاع التعليم يحتاج إلى مراجعة بحيث يصبح المعيار هو الكيف و الجودة وليس الكم، فالخريجين من مختلف المراحل يعانون من نقص شديد في المهارات و التي يحتاجها سوق العمل الداخلي و الخارجي . و يعاني قطاع التعليم أيضا من نقص في المدخلات المالية و المادية و البشرية، وهذا يتطلب بدوره إعادة توزيع الاستثمارات في قطاع التعليم بشكل مناسب . و تبني أنماط جديدة من التعليم، مثل التعليم المزدوج، التعليم المرتبط بالسوق، بالإضافة إلى رفع مهارات و القدرات الإبداعية لدي الخريجين .

End footnote

- ¹ Baillif Clarisse, une réévaluation du taux de croissance des gains lié à l'éducation en situation de déséquilibre sur le marché du travail, thèse de DEA, université de Lille 1, 2002/2003, p9.
- ² د. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري، أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001، ص 7-8. www.arab-api.org
- ³ "برامج تدريبية على الأنترنت، سوق العمل وتخطيط القوى العاملة"، مرجع سبق ذكره.
- ⁴ بلمقوم فريد، علاقة التعليم و التكوين المهني بسوق العمل: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، ص 165، 2005-2006.
- ⁵ د. عادل المختار الهواري، التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 196.
- ⁶ أحمد كواز، سياسات العمل و التنمية البشرية في الأقطار العربية: تحليل تجربة الكويت، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، ص. (wps 0204).
- ⁷ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2006، ص 31.
- ^{*} الإمام بالقراءة و الكتابة.
- ⁸ CNES, rapport national sur le développement humain : Algérie 2006, réalisé en coopération avec PNUD, p 25.
- ⁹ Boutaleb Kouider, l'efficacité des systèmes d'éducation - formation dans les PVD : le cas de l'Algérie, Formation, Emploi et Développement XXI Journées de l'Association Tiers Monde, MARRAKECH 26 23 Avril 2003.
- ¹⁰ CNES, rapport national sur le développement humain : Algérie 2006, réalisé en coopération avec PNUD, p 25.
- ^{*} تعرّف معدلات التقيّد الإجماليّة بأنّها عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مؤبّية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.
- ¹¹ بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 188.
- ¹² فرحات بن حمادة، أهمية و وسائل تطوير التصنيف المهني و المعايير الجزائرية في ضوء المتغيرات الدولية، وزارة التكوين و التعليم المهنيين، الندوة العربية حول المعايير المهنية العربية، القاهرة، جوان 2006.
- ¹³ وزارة التكوين و التعليم المهنيين، واقع و آفاق التكوين و التعليم المهني و احتياجات سوق العمل في الجزائر، المنظمة العربية للعمل، جوان 2005.
- ¹⁴ بلقوم فريد، علاقة التعليم و التكوين المهني بسوق العمل: حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 118.
- ¹⁵ عبد المجيد بوزيدي، التنمية البشرية في الجزائر، ترجمة عبد الوهاب بوكروح، جريدة الشروق اليومي، العدد 1960، ص 13.
- ¹⁶ بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، مرجع سبق ذكره، ص 185.
- ¹⁷ عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- ¹⁸ عبد المجيد بوزيدي، هل تراجعت البطالة فعلا في الجزائر؟ ترجمة عبد الوهاب بوكروح، جريدة الشروق اليومي، العدد 1930، ص 15.
- ¹⁹ البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة شمال أفريقيا، العدد 1، 2004.
- ²⁰ د. بقاسم العباس، تحليل البطالة، سلسلة جسر التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 15.
- ²¹ عبد المجيد بوزيدي، المرأة الجزائرية: قدرات كبيرة غير مستغلة، ترجمة عبد الوهاب بوكروح، جريدة الشروق اليومي، العدد 1966، ص 12.
- ²² CNES, rapport national sur le développement humain : Algérie 2006, Opci, p84.